

ولولا ما تعلم من ثبوت ذلك في الرسول عليه السلام
لاوردنا منه كثيرا وان قلتم لا بل يجوز تقييد اليهود
والذم بشرائط وروابط قلنا فاخبرونا هل هي
الشروط والروابط في اليهود والذم فابنه امر لا فانه
قبها ان قلتم لا فابنه في تقييدها بشرائط والروابط
قلنا فما وجه ادخالها في اليهود والعقود وما وجه
الكلام على الشرائط من الايمز والعلو وهذه مصنفاتهم
مشيخون يوجبون كراة الشروط والمعالم من علوم الفتن عليها
السلام ومن علوم الفقها وغيرهم صخرة الشروط وصحة
ما يعقد به ويعقد بها ويدخل عليه وان لدخولها
في الكلام والمعامل على اصنافها فوايد محصلة مقترنة
في مواضعها وما خرج من هذه الاجواز بيع وشروط
فقد اختلف في هذه المسئلة كلام العلماء على اقول اعرف
والاخاخرة المذكورها وان قلتم بل لدخول الشرائط
والروابط فوايد غير منكون وهو معلوم بالحق
نوافق في صحتها ولا يخالف في ثبوتها قلنا فاخبرونا
اذا كان للشرائط فوايد فيما علقته به فما انكرتم من

عد

هذه الفوايد في اليهود والذم التي اعطاها
الامام اهل صنعا يوم خرج ادرس بن عبد الله الى
حطمة الامام اخبرونا ما المانع من ذلك **قالوا** ما
علمنا بهذا الشرط ولكننا علمنا بمجرد ثبوت ذمة اعطاها
الامير ادرس وخرج الامير معتد على هذه الذمة
فانكر الامام بعد ذلك **قلنا** ما ابعد الشاعر في قوله
فلله دره حيث قال **شعر**
صم اذا سمعنا خيرا ذكرت به فان ذكرت بسره ضد هم انكر
سلبنا لكم انكم لم تعلموا ان الامام شرط في الذمة
لتي اعطاها الامير ادرس تقولون ان الواجب على
الامام ان لا يعقد للامير ادرس ذمة مشروطة
حتى يعلم كل واحد منكم ومن سائر المسلمين على انفراد
لنقول عليه السلام في ذلك **انا قد علمنا** للامير ادرس
ذمة مشروطة بكتبة وكتبة فاعلوا ذلك ولا يجب على
الامام هذه ابل له عليه السلام ان يعقد الذم والعهود
بشرائط وان لم يعلمها الكافة من المسلمين ان قلتم
ليس للامام ان يعقد ذمة مشروطة لاحد حتى يعلم
ذلك كل مسلم على انفراد ولا يتحقق تقيينا قلنا